الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد**

8-7-6**شعبان** 1440 / 14-13-12 **إبريل** 2019

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| هيئة حقوق الإنسان | 5 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 8 |

# أيادي عمال نظافة مكة المكشوفة خطرة صحيا

المصدر: جريدة مكة الجمعة 06 شعبان 1440هـ - 12 أبريل 2019م
https://makkahnewspaper.com/article/1100844

فيصل السلمي - مكة المكرمة

بأيد مكشوفة وبدون وسائل سلامة أو قفازات ينهمك عمال النظافة في تنظيف الشوارع وجمع النفايات بالعاصمة المقدسة، معرضين أنفسهم للأمراض المعدية والمزمنة، وهو ما دعا عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة الدكتور محمد السهلي إلى مطالبة شركات النظافة بعمل جولات ميدانية لرصد مخالفات العمالة واتباع خطوات جادة للحفاظ على صحتهم، في المقابل عزا مسؤول في أمانة العاصمة المقدسة تصرفات العمالة إلى ثقافة العامل والبيئة التي جاء منها، حيث يرى أن وسائل السلامة تقيده عن العمل.

وأوضح السهلي لـ «مكة» أن عمال النظافة يساهمون في المحافظة على بيئتنا نظيفة، مشيرا إلى وجود أنظمة وقرارات تحفظ لهم حقوقهم المادية والمعنوية ولكن في بعض الأحيان يشوبها القصور، مضيفا «الناظر إلى عمال النظافة يرى افتقارهم لوسائل السلامة كالقفازات والكمامات وتغطية الرأس، وهذا أمر لا يقبل بأي حال.«

من جهته ذكر مسؤول في أمانة العاصمة المقدسة أن الأمانة والشركات المتعاقدة معها حريصة على سلامة عمال النظافة وتوفير وسائل السلامة لهم ولكن ثقافة العامل وبيئته التي قدم منها جعلته يرى وسائل السلامة تقيده عن العمل فلا يتحرك بحرية، مؤكدا متابعة شركات النظافة للعمالة في ضرورة تقيدها بوسائل السلامة.

بدوره رأى أخصائي الباطنية الدكتور فضل عبدالرحمن أن طبيعة مهنة عمال النظافة تنطوي على الكثير من المخاطر، فالمخلفات التي يجمعونها قد تحتوي على الكثير من الملوثات كالمواد المتعفنة أو المواد الحادة أو حتى الدماء وفي حال غياب إجراءات السلامة المهنية وعدم توفير الأدوات الوقائية لعمال النظافة أثناء جمع النفايات فإنهم يصبحون عرضة لخطر الأمراض المعدية والمزمنة كالإصابة بفيروس الكبد الوبائي وتليف الكبد ناهيك عن الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي، إضافة إلى الأمراض الجلدية.

# حقوق الإنسان تتابع.. والحارثي لصحة الطائف: نطالب بكاميرات المراقبة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 06 شعبان 1440هـ - 12 أبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1718352

عبدالعزيز الربيعي (مكة المكرمة @florist600 )

انتقد المواطن سلطان الحارثي، والد طفل الطائف المصاب في مستشفى الملك فيصل، بيان صحة الطائف واصفا إياه بـ«المرتبك» وتضليل الحقائق، مطالبا بالرجوع للكاميرات في الفترة المسائية وذلك لكشف هل راجع الطفل ووالدته المستشفى أم لا.

وقال الحارثي، تعقيبا على رد الصحة المنشور أمس، إن الصحة تحاول عدم الاعتراف بمراجعة الطفل ووالدته الطوارئ

في الفترة المسائية، مطالبا بالعودة إلى كاميرات المراقبة لكشف الحقيقة من الادعاء.
من جهة أخرى، تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة حال الطفل الحارثي، وذلك بعد مراجعة والد الطفل للجمعية والتقدم بشكوى.
وأشار رئيس فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة سليمان الزايدي لـ«عكاظ» إلى تلقي الجمعية شكوى والد الطفل، «وسنتابع مع الجهات ذات العلاقة القضية.«

# "حقوق الإنسان" تناقش آلية الإحالة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 06 شعبان 1440هـ - 12 أبريل 2019م
http://www.alhayat.com/article/4626713

الرياض – "الحياة | "منذ 10أبريل 2019 / 11:00 -اخر تحديث في 9أبريل 2019 / 21:18
عقدت هيئة حقوق الإنسان على مدى يومين في الرياض، ورشة متخصصة حول آليات مكافحة الاتجار في الأشخاص، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بمشاركة ممثلي الوزارات والجهات الحكومية وممثلي بعض السفارات.
واستهدفت الورشة تعزيز قدرات المعنيين بإنفاذ النظام الوطني لمكافحة الاتجار في الأشخاص، وإيجاد آلية تحدد أسس التعامل مع الحالات، والأدوار والمسؤوليات الواجبة على الجهات المختلفة في الدولة لتقديم الخدمات لضحايا الاتجار بصورة متكاملة وشمولية، كما تُحدّد كيفية تعامل الجهات القضائية والجهات المعنية بإنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني والوزارات والدوائر المختلفة، وغيرها من الجهات المعنية مع قضايا الاتجار في الأشخاص.
واتفق المشاركون في الورشة على ضرورة الخطوات التي اتخذتها هيئة حقوق الإنسان لاستحداث آلية وطنية تكون بمثابة وثيقة مرجعية وطنية تحدد أسس التعامل مع حالات الاتجار في الأشخاص، وسيكون لهذه الآلية دور هام في تحديد كيفية تعامل الجهات القضائية وجهات إنفاذ القانون وغيرها من الجهات المعنية مع قضايا الاتجار في الأشخاص.
وشارك في الورشة ممثلون للجهات والأجهزة المكلفة بإنفاذ نظام الاتجار في الأشخاص من وزارات الداخلية، والخارجية، والعدل، والصحة، والعمل والتنمية الاجتماعية، والإعلام، بالإضافة إلى النيابة العامة، وهيئة حقوق الإنسان، ولجنة مكافحة الاتجار بالأشخاص، وجمعية المحامين، والمنظمة الدولية للهجرة، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وممثلي للسفارات الدول التي قد يكون مواطنيها أكثر عرضة للإتجار في الأشخاص. كما شارك في الورشة أخصائيون اجتماعيون من قسم الطب النفسي أو الاجتماعي.
وضم فريق التدريب الذي أشرف على تنفيذ البرنامج عدد من ذوي الخبرة والتخصص في حقوق ضحايا الاتجار في الأشخاص، وفي الإجراءات والحقوق اللازمة لضمان حماية ضحايا الاتجار وفي المجالات التي تغطي الاطار الدولي للحماية القانونية للضحايا، ونظام الإحالة الوطني لمكافحة الاتجار في الأشخاص.

# نحن وحقوق الإنسان الحقيقية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 06 شعبان 1440هـ - 12 أبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1718509

## ماجد محمد قاروب

أتهكم وبسخرية على مطالبة مفوضية حقوق الإنسان؛ لأن ظاهرها استجابة لتقارير إعلامية وهمية مشبوهة، ونعلم في القطاع الحقوقي العالمي أن من يقف خلفها هي كتيبة الإعلام الإخواني الإرهابي القاعدي ومن خلفها دول تمولها مثل

تركيا وقطر وإيران ومن يواليها من وسائل إعلام من مرتزقة الكتاب ومراكز أبحاث بعيدة عن المصداقية والواقعية والمبادئ الأخلاقية والمهنية.
وبكل أسف تجد هذه التقارير تأثيرها على بعض المنظمات الحقوقية فتقوم بالتفاعل بعيداً عن أي احترام لدساتير الأوطان ومؤسساتها القضائية والقانونية والحقوقية وكأنها تشجع الانقلاب والثورة على استقرار الدول وأمنها وسلامة شعوبها لمصلحة الخارجين عن القانون والمنقلبين على شعوبهم وأوطانهم، في حين تقف عاجزة عن إدراك حقائق دامغة لعل أبرزها تنكر من تُسمى دول الحريات والديمقراطية في أوروبا لمواطنيها وهروبها من استقبالهم وعودتهم لأوطانهم دون تدخل من مفوضية حقوق الإنسان.
ولعل تدخل الجيش الفرنسي للتصدي لمظاهرات السترات الصفراء يجعل هذه المفوضيات مفضوحة أمام ازدواجية المعايير فلم يُصدر بيان لها عن ضبط النفس وحرية التعبير والحق في التظاهر إلى غيرها من البيانات التي سرعان ما تصدر لو أن تدخل الجيش لحفظ الأمن في دولة عربية.
وهذه المفوضيات المخدوعة بالتقارير المأجورة والمدفوعة من دول الحصار العالمي وفي مقدمتها قطر وإيران وتركيا الراعي الأول للإرهاب والمعيق الأبرز لكشف حقائق قضية المواطن جمال خاشقجي لتستمر مع حليفاتها في محاولة الاستغلال السياسي الرخيص لحادث مؤسف لمواطن سعودي.
ولذلك لا بد من التوسع في دعوة المراكز الحقوقية المستقلة إلى إصدار تقارير باللغات الأجنبية موجهة للمنظمات الدولية بهدف تعرية الادعاءات الموجهة ضد المملكة.
وأن يتم دعم هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالباحثين المتخصصين في حقوق الإنسان والحركات الإرهابية والمترجمين لتكثيف إصدار التقارير الكاشفة باللغات المختلفة.
وكذلك نشر وتوزيع التقارير الحقوقية الكاشفة باللغات المختلفة في السفارات بالخارج، وتوجيه السفراء لعقد اللقاءات مع كبار الكتاب والإعلاميين في البلاد التي يخدمون فيها للمناقشة في هذه التقارير.
وتفعيل دور القوة الناعمة السعودية من خلال وزارة الثقافة وبدعم من الإعلام والخارجية للتواصل مع العالم لكشف الحقائق وتغيير المفاهيم وطرح الحلول للحوار في احترام الثقافات والدساتير للدول.
والعمل على وضع قائمة سوداء بالمنظمات الحقوقية والمنصات والصفحات الموجهة التابعة للجماعات الإرهابية، والدعوة لتجريمها باعتبارها شريكاً أساسياً في دعم ونشر الإرهاب والفكر المتطرف في العالم.
كل ذلك من أجل التصدي للتقارير السخيفة، والرد بضرورة احترام التقارير الرسمية الصادرة عن النيابة العامة وعدم السماح لأي منظمة عالمية أياً كانت صفتها واختصاصاتها بالتشكيك بنزاهة واستقلالية المؤسسة القضائية والحقوقية والعدلية السعودية وخاصة جهاز النيابة العامة والأجهزة الأمنية التي تعمل على حماية أمن الوطن والأساس في حماية الأمن الإقليمي والعالمي من الإرهاب بأنواعه، وكذلك عدم السماح لأي منظمة بالتدخل في الشأن الداخلي الوطني الذي يقف فيه الشعب بكل أطيافه في لحمة وطنية كاملة مع قيادته الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين وولي عهده رجل القانون.

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# إشادة خليجية بتجربة التأمين الصحي السعودي

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1440هـ -14 إبريل 2019م
http://www.alriyadh.com/1749614

أشاد عدد كبير من المختصين في قطاع خدمات الرعاية الصحية بدول مجلس التعاون الخليجي بدور مجلس الضمان الصحي التعاوني في صناعة سوق التأمين الصحي السعودي، الذي يعد نموذجاً فريداً من نوعه على مستوى المنطقة، حيث استطاع مجلس الضمان الصحي تحقيق عدة أهداف من خلال تطبيق نظام الضمان الصحي ولائحته التنفيذية ووثيقته الموحدة ومن أهمها تخفيف العبء العلاجي والمالي على الدولة عبر تغطية جميع العاملين بالقطاع الخاص و أفراد أسرهم بالتأمين الصحي والبالغ عددهم ما يربوا عن 11,183,915مؤمن له، إضافة إلى رفع مستوى خدمات الرعاية الصحية و ترقيتها وفق أسس ومعايير حديثة، و تخفيف الضغط عن المستشفيات الحكومية جاء ذلك خلال مشاركة المجلس في المعرض المصاحب لفعاليات المؤتمر الأول الصحي الخليجي الذي استضافته دولة الكويت الشقيقة على مدى يومين.
وقال المتحدث الرسمي باسم المجلس ياسر المعارك أن المجلس شارك من خلال تخصيص جناح توعوي تم تدعيمه بأحدث الإصدارات التوعوية من مطبوعاتٍ ومنشوراتٍ ومواد سمعية ومرئية قدموا من خلاله كافة المعلومات عن تجربة نظام الضمان الصحي التعاوني بالمملكة وكذلك التعريف باللائحة التنفيذية ووثيقته الموحدة إضافة إلى تقديم شرح وافي عن الدور التنظيمي والإشرافي والرقابي للمجلس على سوق التأمين الصحي.
لافتاً إن المشاركة في مثل هذه المحافل الهامة تأتي في إطار تعزيز الاتصال المؤسسي بما يحقق السمعة والصورة الذهنية المميزة بالتوازي مع ما شهدته صناعة سوق التأمين الصحي من نقلات نوعية في خدماته التي يقدمها للجهات ذات العلاقة في إطار برنامج التحول الوطني (2020) الذي يهدف لإعـادة تشـكيل اقتصـاد المملكـة وتحقيق رؤيـة (2030.(

# العدل: 76٪ ارتفاعا في طلبات تحديث الصكوك

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1440هـ - 14 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/625605

واس - الرياض
أسهم التحول الرقمي لقطاع التوثيق في وزارة العدل في ارتفاع طلبات تحديث الصك العقاري إلى صك إلكتروني بنسبة 76%، منذ إطلاق الخدمة في ربيع الأول من العام الجاري، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
وتتمثّل خدمة طلب تحديث الصك العقاري إلى صك إلكتروني، في رفع الطلب بصورة الصك إلكترونيًا مع الوثائق الأخرى من خلال بوابة وزارة العدل، وعند اكتمال الطلب يتم إرسال رسالة للمستفيد لاستلام صكه الإلكتروني.
وبلغ عدد الطلبات المكتملة منذ تدشين خدمة «تحديث الصك القديم إلى صك إلكتروني» وحتى رجب الماضي 23180 طلبًا، حيث تصدرت كتابة العدل الأولى بالرياض القائمة بـ8722 طلبًا، تليها كتابة العدل الأولى في جدة بـ7832 طلبًا، ثم كتابة العدل الأولى في مكة المكرمة بـ4901 طلب، ثم كتابة العدل الأولى في الدمام بـ1725 طلبًا.

يذكر أن الخدمة كانت سابقًا تقدم بشكل يدوي حيث كانت تتطلّب من المستفيد الحضور لكتابة العدل لتقديم الطلب وتسليم الأوراق ثم الحضور لاحقًا لاستلام الصك المحدث، وتقدم وزارة العدل خدمة تحديث الصكوك اليدوية للنظام الشامل، لدعم رقمنة بيانات الصكوك العقارية، ما يسهل على المستفيدين إجراءاتهم العقارية.

# الشورى يدرس إنشاء هيئة مستقلة للمؤسسات الأهلية تشرف على جمع التبرعات وتنفيذ ودعم البرامج

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1440هـ - 14 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/625596

جابر المالكي - الرياض

علمت «المدينة» أن مجلس الشورى يدرس حاليًا مشروع نظام للمؤسسات الأهلية بهدف المساهمة في انتقال دور الجمعيات من الرعوية إلى التنموية، ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي إلى 5 % ، بجانب تمكين العاملين في المجال التطوعي من تحقيق رؤية المملكة الهادفة لرفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي.

وأكدت المصادر أنه حسب المشروع النظام تنشأ هيئة تسمى «هيئة الجمعيات والمؤسسات الأهلية»، تتمتع بالشخصية الاعتيادية وبالاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيميًا برئيس مجلس الوزراء، وتهدف الهيئة إلى مأسسة عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتطوير أدائها، وترسيخ الدور الرئيس الذي تلعبه الجمعيات والمؤسسات الأهلية في تنمية المجتمع وتوفير الضمانات المناسبة لها بما يكفل لها أداء دورها وفق أحكام هذا النظام باستقلالية وإنتاجية.

وقالت المصادر: إن مواد المشروع نصت على إنشاء صندوق دعم الجمعيات يرتبط بمجلس الهيئة ويدعم برامج الجمعيات ويطورها وتكون موارده من ما يخصص له من اعتمادات في ميزانية الدولة وما يتلقاه من التبرعات والهبات والأوقاف وكذلك الأموال التي قد تؤول إليه بعد حل الجمعيات، إضافة إلى العائد من استثمارات الصندوق وما تخصصه الدولة له من عوائد الرسوم والضرائب.

وتشرف الهيئة فنيًا ورقابيًا وفقًا لمواده على عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بما تحدده لائحتها التنفيذية، وتقديم الإعانات الحكومية للجمعيات المسجلة والدعم لتنمية قدراتها الإدارية والمالية والفنية والتسويقية والموارد البشرية، كما من مهامها تسجيل وترخيص وتصنيف الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتسهيل الإجراءات التي تواجهها.

وأسند مشروع النظام للهيئة مهمة الإشراف على جمع التبرعات للجمعيات والمؤسسات الأهلية والتصريح لها وإعداد وتنفيذ ودعم البرامج والمشروعات لنشر ثقافة وفكر العمل الأهلي، إضافة إلى وضع الأنظمة واللوائح التي تحدد عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والإشراف على صندوق دعم الجمعيات بما يساهم في دعم موارد الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

وجاءت مسوغات إعداد نظام هيئة الجمعيات والمؤسسات الأهلية التأكيد على إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والإجرائية وغيرها التي تواجه هذه القطاعات، فضلاً على أن إنشاء الهيئة سيوفر البيئة الداعمة لنشوء الجمعيات المتخصصة التي تعد حاجة ضرورية للانتقال من الرعوية إلى التنموية، وقد بلغت نسبتها 26 % فقط من مجموع الجمعيات بينما استحوذت جمعيات «البر» على العدد الأكبر وبلغت 536 جمعية بنسبة 74 %، إضافة إلى موافقة مجلس الوزراء على رؤية المملكة ورفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي إلى 5 % وما يتطلبه ذلك من وجود كيان يدعم فنيًا وإداريًا تطور الجمعيات والمؤسسات بما يعزز رؤية المملكة.

وأكد المشروع أنه يخضع منتسبي الهيئة لأحكام نظام العمل والتأمينات الاجتماعية، كما يعين رئيس مجلسها بأمر ملكي وتحدد مكافآت أعضاء مجلس إدارتها بقرار من مجلس الوزراء، كما يكون للهيئة رئيس تنفيذي بقرار مجلسها، ويلغي هذا

النظام كل ما يتعارض معه من الأحكام الواردة في نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

**مبررات وأهداف المشروع**

1. **مأسسة عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية وتطوير أدائها.**
2. **المساهمة في انتقال دور الجمعيات من الرعوية إلى التنموية.**
3. **رفع مساهمة القطاع غير الربحي في الناتج المحلي إلى 5.%**
4. **إزالة المعوقات الإدارية والتنظيمية والفنية والإجرائية.**
5. **توفير البيئة الداعمة لأنشطة الجمعيات المتخصصة.**

# النيابة: 6 أطراف تطالها عقوبات «التحرش»

# السجن والغرامة 100 ألف.. و4 حالات لـ«المشددة»

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1440هـ - 14 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/625592

سعد آل منيع - جدة

A A

حددت النيابة العامة 6 أطراف تطالها عقوبات جريمة التحرش، تشمل كلاً من: مرتكب الجريمة، المحرض عليها، المتفق مع المتحرش، المساعدة على الجريمة، البلاغ الكيدي، الادعاء الكيدي، كما أكدت النيابة على العقوبة بحق مرتكب الجريمة الأساسي وهي السجن مدة تصل إلى سنتين وغرامة تصل إلى 100 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين كما أن الشروع في التحرش يستوجب نصف العقوبة المقررة للجريمة.

وحول طرق تحريك الدعوى الجزائية لجريمة التحرش فتكون بتحريك النيابة العامة دعوى تحرش، قيام المجني عليه بتقديم شكوى أو شكوى من بيئة العمل سواء كان قطاع حكومي أو قطاع خاص بإبلاغ الجهة المختصة، تقديم بلاغ من أي شخص اطلع على حالة تحرش.

وحذرت النيابة من كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي تصدر من شخص تجاه شخص تمس الجسد أو العرض أو تخدش الحياء بأي وسيلة من وسائل التقنية كما أن المسؤوليات المنبثقة عن اقتراف جريمة التحرش تكون المسؤولية الجزائية أو المسؤولية التأديبية في حال وقوعها في بيئة العمل، وشددت النيابة العامة على الخصائص الاستثنائية التي يتضمنها نظام مكافحة جريمة التحرش كالتالي، أولاً: لا يحول تنازل المجني عليه أو عدم تقديم شكوى بحق النيابة العامة في اتخاذ ما تراه محققًا للمصلحة العامة، ثانيًا: معاقبة كل من قدم بلاغًا كيديًا عن جريمة تحرش أو ادعى كيدًا بتعرضه لها بذات العقوبة المقررة للجريمة، ثالثًا: الالتزام بسرية المعلومات المتعلقة بحالات التحرش وهوية المجني عليه والمحافظة على سرية هذه المعلومات.

وأوضحت النيابة التدابير اللازمة للوقاية من التحرش ومكافحته في إطار بيئة العمل والجهات المختلفة وتشمل: نشر تلك التدابير وتعريف منسوبي الجهة بها - آلية تلقي الشكاوي أو البلاغ داخل الجهة - الإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الشكاوي وجديتها وما يحفظ سريتها - المساءلة التأديبية.

ولفتت النيابة إلى الظروف المشددة للعقوبة والتي تصل فيها العقوبة إلى السجن مدة تصل إلى 5 سنوات وغرامة مالية تصل إلى 300 ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين وهي :

- **إذا كان المجني عليه طفلاً أو من ذوي الاجتياجات الخاصة أو من جنس الجاني أو كان المجني عليه نائمًا أو فاقدًا للوعي.**
- **إذا كان الجاني حين حدوث الواقعة له سلطة مباشرة أو غير مباشرة على المجني عليه.**
- **إذا وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء أو رعاية في أي من حالات الأزمات أو الكوارث أو الحوادث.**
- **حالة العودة لإرتكاب أي جريمة تحرش من تاريخ صدور حكم نهائي في الجريمة الأولى.**

# 287ضحية لحوادث الجمال السائبة

# تحميل الملاك "المهملين" الديات

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1440هـ - 14 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/625593

سعيد الزهراني - الطائف

كشف تقرير رسمي لوزارة النقل أن الجمال السائبة تسببت خلال عام 2018 في وقوع 355 حادثًا مروريًا على مختلف الطرقات بالمملكة، وأدت تلك الحوادث إلى وفاة 44 شخصًا واصابة 243 إصابة خلاف التلفيات الكبيرة في السيارات .. وعلمت «المدينة» أن الجهات المختصة توصلت إلى الكثير من أصحاب الإبل المتسببة في الحوادث، وتم اتخاذ اللازم حيال المخالفين وتحميلهم العقوبات والديات نظير إهمالهم للإبل، وتركها بجانب الطرقات المختلفة دون الاهتمام بأرواح الناس. تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الإبل تفتقد إلى الوسم الذي يكفل الوصول إلى أصحابها في حالات الحوادث المرورية المختلفة، كما أن هناك مطالبات بضرورة العمل على إيجاد أحزمة فسفورية على الجمال التي تكون قريبة من الطرقات العامة.

# «الشورى»: إحالة تعديل نظام «حماية الطفل» للمناقشة ضمن عدة موضوعات على جدول أعمال المجلس

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 6 شعبان 1440هـ - 12 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/625333

جابر المالكي - الرياض

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى على جدول أعمال المجلس عدداً من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة في شأن عدد من تقارير الأداء لعدد من الأجهزة الحكومية، ومنها إحالة تقرير اللجنة الخاصة، بشأن مقترح « تعديل نظام حماية الطفل « الصادر بالمرسوم الملكي رقم ( م/14 ) وتاريخ 3 / 14362 / هـ، المقدم استناداً للمادة ( 23 ) من نظام المجلس من عدد من أعضاء المجلس.

جاء ذلك خلال الاجتماع السادس للهيئة العامة من أعمال السنة الثالثة للدورة السابعة لمجلس الشورى الذي عقدته أمس الأول برئاسة رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، وبحضور نائب رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن سالم المعطاني، ومساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان، والأمين العام محمد بن داخل المطيري، ورؤساء اللجان المتخصصة في المجلس.

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة، بشأن التقرير السنوي للمركز الوطني للدراسات الاستراتيجية التنموية للعام المالي 1439/1438هـ . وأحالت الهيئة العامة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التعليم العالي.

كما قررت الهيئة العامة إحالة تقرير لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن التقرير السنوي لوزارة الإعلام للعام المالي 1438/ 1439هـ ( 2017م.(

ووافقت الهيئة العامة في اجتماعها السادس من السنة الثالثة للدورة السابعة لأعمال المجلس إحالة تقرير اللجنة الصحية، بشأن حذف الفقرة (1) وتعديل الفقرة (2) من المادة )الثانية) من « نظام المؤسسات الصحية الخاصة. «

كما وافقت الهيئة العامة على إحالة عدة تقارير من لجان المجلس المتخصصة تضمنت مشروعات مذكرات تفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة في عدة مجالات.

# تفعيل المصادقة الإلكترونية بالمحاكم العمالية والأحوال الشخصية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 6 شعبان 1440هـ - 12 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/625310

المدينة - الرياض
أطلقت وزارة العدل في المحكمة العمالية ومحكمة الأحوال الشخصية بالرياض خدمة المصادقة الإلكترونية على محاضر ضبوط الجلسات بالربط مع مركز المعلومات الوطني وخدمة التحقق عن طريق الجوال المسجل في أبشر، كما أتاحت الوزارة خدمة التوقيع الحي على الشاشة في حال تعذر التحقق من خلال البصمة لأحد أطراف الدعوى ولم يكن مسجلاً في أبشر.
وأكملت الوزارة تطبيق الضبط الإلكتروني على جميع الدوائر في المحكمة العمالية بالرياض وجميع الدوائر الحقوقية في محكمة الأحوال الشخصية بالرياض، كما تم تطبيق الضبط الإلكتروني في ست دوائر قضائية في المحكمة الجزائية بالرياض تمهيدا لتعميم على بقية دوائر المحكمة.
وتستهدف الوزارة تعميم المصادقة الإلكترونية للضبوط على جميع الدوائر القضائية في المملكة التي تعمل على نظام ناجز المحاكم في الفترة القريبة القادمة، حيث يعد هذا الإنجاز نقلة نوعية في سرعة اعتماد الضبط الإلكتروني، مما يسهم في تحسين مؤشر نسبة رضا المستفيدين عن الخدمات القضائية المرتبط بالهدف الاستراتيجي لتحسين تجربة المستفيد.

# غياب أطراف يؤخر التحقيق في استئصال «غدد تناسلية» لطفل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 شعبان 1440هـ - 14 إبريل 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1718942

عبدالعزيز الربيعي (مكة المكرمة @okaz_online )
تأخر حسم التحقيق الذي تجريه صحة الطائف في قضية الخطأ الطبي المتسبب في استئصال «الغدتين التناسليتين الذكرية» لطفل في مستشفى الملك فيصل بالطائف، بعدما غاب عن الاستدعاء كل من المدير المناوب وأحد أطباء الطوارئ الموجودين وقت مراجعة الطفل للمستشفى، الذي اتهمه والد الطفل بأنه رفض استقبال ابنه لأكثر من 6 ساعات، مما فاقم إصابته بالتواء في الغدتين، والتسبب في عاهة مستديمة.
وأكدت مصادر لـ«عكاظ» أن المسؤولين كان من المفترض حضورهما للتحقيق الخميس الماضي، إلا أنهما تأخرا ولم يحضرا في الموعد، في وقت تستمر صحة الطائف في التحقيقات مع عدد من الأطراف للتعرف على ملابسات الواقعة.
وأوضحت المصادر أنه تم استدعاء ولي أمر الطفل للتوقيع على النموذج رقم 10 شكوى مواطن، فيما تمت المطالبة بإرسال أشرطة الكاميرات، وتحديد الوقت في الخطاب المرسل لمعرفة صحة الادعاء من والد الطفل بمراجعة الطفل ووالدته وأحد أقاربهم للمستشفى ليلا.
من جهته، طالب سلطان الحارثي (والد الطفل (بلجنة محايدة من خارج الشؤون الصحية في محافظة الطائف، مشيرا إلى

أنه يثق في كافة مستلمي القضية ومتابعيها من قيادات وأطباء الصحة.
فيما دخلت جهتان رسميتان هما حقوق الإنسان والرقابة والتحقيق في قضية طفل الطائف.
يذكر أن تفاصيل الواقعة تعود إلى اتهام والد الطفل أطباء في مستشفى الملك فيصل بالتسبب في عاهة مستديمة لابنه، وضياع مستقبله، بعدما اضطروا لاستئصال »الغدتين التناسليتين الذكرية» له، إثر إهمال حالته ورفض استقباله لأكثر من 6ساعات.
وحسب رواية سابقة من والد الطفل لـ«عكاظ»، فإن التفاصيل تعود عندما راجعت زوجته طوارئ المستشفى فجرا (الساعة 2 صباحا)، مصطحبة ابنها الذي كان يعاني من ألم شديد أسفل البطن اتضح لاحقا أنه التواء في الغدتين التناسليتين، إلا أن المستشفى رفض استقباله بحجة عدم وجود أصل السجل العائلي، وأن الصورة لا تكفي لتقديم الكشف والعلاج، إذ كان الأب خارج الطائف وقتها.
وقال: «حاولت معهم لقبول حالته، لكنهم تمسكوا بالرفض، رغم محاولات إعطائهم إثباتا لأحد الأقارب، لحين وصول السجل الأصلي.«
وأضاف أن والدته اضطرت للعودة إلى المنزل، وراجعت المستشفى في اليوم التالي بصورة بطاقة العائلة نفسها، وتم الكشف عليه، ليحال فورا لغرفة العمليات، إذ اتضح أنه كان يعاني من التواء في الغدتين، ويجب استئصالهما، لأنهما أصبحتا عديمتي الفائدة نهائيا، بسبب احتباس الدم فيهما لأكثر من 6 ساعات، وهي مدة الانتظار للكشف عليه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

# تسارع كبير في العمل الحكومي

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 8 شعبان 1440هـ - 14 إبريل 2019م
http://www.aleqt.com/2019/04/12/article_1579061.html

## د. عبدالله بن ربيعان

يحسب لـ"الرؤية" ومهندسها الأمير محمد بن سلمان ولي العهد أنها منذ انطلاقتها، حولت الأجهزة الحكومية إلى ورش عمل كبيرة، وأحدثت فيها نقلة لافتة، وشهدت الأنظمة والإجراءات الحكومية كثيرا من التغيير والتطوير وما زالت، كما استحدثت برامج وأنظمة جديدة لم تكن موجودة، ولم تكن ستوجد - على الأقل بهذه السرعة ذاتها - لولا وجود "الرؤية" نفسها.
والأجمل في الموضوع أن المبادرات والبرامج التي أسندت إلى الأجهزة الحكومية لم تكن بلا متابعة ولا مراقبة، بل أوجد مركز لقياس أداء هذه الأجهزة وتقدم عملها ومقارنة أدائها بطريقة علمية، وبمعايير عالمية معروفة للمتخصصين في قياس الأداء، ويرأس مجلس إدارة المركز ولي العهد شخصيا، اسمه الكامل :المركز الوطني لقياس أداء الأجهزة العامة "أداء."
قبل أسبوعين أعلن المهندس إبراهيم نياز مدير مركز "أداء" في حديث لقناة العربية تحقيق منظومة التجارة والاستثمار المركز الأول في الأداء حسب تقييم المركز، وتشمل منظومة التجارة والاستثمار وزارة التجارة والهيئات والبرامج المرتبطة بالوزير ماجد القصبي مثل هيئة الاستثمار، هيئة المقاييس، هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، هيئة المقيمين المعتمدين... إلخ.
شخصيا، لم أفاجأ بتحقيق وزارة التجارة والاستثمار المركز الأول في الأداء، فقد قدر لي حضور عدد من الورش واللقاءات التي تقيمها الوزارة، وأعرف عن قرب الجهود الكبيرة التي تبذلها، والأهم أن مسؤوليها مستمعون جيدون للمقترحات والآراء وحتى الانتقادات، كما أن الوزارة متفوقة بدرجة ممتازة في استخدام التقنية سواء في تلقي البلاغات مثل بلاغات الغش التجاري، أو في تسهيل الأعمال التجارية مثل منصات "مراس" و"قوائم" و"معروف" وغيرها. كما

أطلقت الوزارة حملة كبيرة على التستر التجاري بمشاركة ثماني جهات، وأعلن ماجد القصبي أخيرا إنشاء بنك لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأخيرتان من أهم المحفزات للأعمال وتوطينها في المملكة.
بالتأكيد، تسنم وزارة التجارة والاستثمار صدارة ترتيب الجهات الحكومية في الأداء أمر ممتاز، ويسعدني كثيرا بصفتي اقتصاديا، لأن تميز عمل الوزارة ينعكس بشكل مباشر على بيئة الأعمال والاستثمار في البلد، وأتمنى أن يحرك تصنيف المركز الجهات الأخرى، خصوصا التي في ذيل القائمة للتفوق على نفسها وتحسين أدائها لتنافس على المراكز الأولى، ولا سيما و"الرؤية" حددت الأهداف وأطلقت البرامج والمبادرات، وما على الجهات الحكومية سوى التنفيذ الحسن لها.
كما أتمنى أيضا أن ينشر المركز تقريرا ربعيا أو نصف سنوي يوضح فيه التحسن والتطور في أداء الجهات الحكومية، بما يرفع وتيرة التنافس بينها لتحسين خدماتها، وأن ينتقل المركز في المرحلة الثانية من عمله لمقارنة أداء الأجهزة الحكومية بدول مختارة في المنطقة والعالم؛ لنعرف مدى التحسن الذي حدث ويحدث في تقديم الخدمات الحكومية للمستفيدين. بالطبع، تطور الأداء والإجراءات وتسهيل الخدمات في القطاع الحكومي أمر مهم وضروري للتنمية، فالقطاع الحكومي هو المشرع والمراقب والداعم والميسر لقيام المشاريع وتنمية القطاعات الاقتصادية والاستثمارية الربحية وغير الربحية، فلا يمكن أن يتطور القطاع الخاص ولا القطاع غير الربحي دون وجود قطاع حكومي متطور، يدعم ويساند ويراقب أداء هذين القطاعين.
ومع التسارع الكبير في تطور الجهاز الحكومي وأنظمته، ينبغي ألا نغفل تطوير الموارد البشرية فيه، فمهما كان التطور والتحسين في الأنظمة والإجراءات جيدا إلا أنه يظل غير كاف بلا موارد بشرية مؤهلة ومختارة بعناية لتوجه هذا التحسن والتطور في العمل والإجراءات لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة في المملكة.
ورغم إطلاق وزارة الخدمة المدنية ووزارة العمل عددا من المبادرات في هذا الصدد، وتعديل وتحسين عدد من اللوائح والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية إلا أنهما ما زالتا في البداية، وما زالتا ينقصهما الكثير لنقول باطمئنان وثقة إننا حصلنا على جهاز حكومي ينافس أمثاله العالمية، ولذا أرى أن يتم التركيز خلال العامين المقبلين على موضوع اختيار وتدريب وتأهيل الموارد البشرية المناسبة في القطاع العام، التي ستتولى بدورها قيادة التغيير وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف الكبيرة لـ"الرؤية" والاقتصاد.

# خصخصة القطاع الصحي

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1440هـ - 14 إبريل 2019م
https://www.al-madina.com/article/625526

## صالح عبدالله المسلّم

تتمتع المملكة بالرقعة الشاسعة من الأراضي وتمتلك مقومات النجاح لأي قطاع يتم الاستثمار فيه إذا ما التزمنا بالمعايير الصحيحة وبالمبادئ القوية لفحوى الاستثمار والطريقة التي نتعامل فيها ومعها في كيفية إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية أياً كان نوعها أو مُدخلاتها ومُخرجاتها وأياً كانت قطاعاتها.. سواء الاستثمار في الغذاء أو المأكولات والمطاعم أو الاستثمار في الإنسان نفسه، أندية رياضية، مستشفيات، أم الاستثمار في التصنيع والتجارة والعقارات جميعها تنصب في أرضية خصبة ودعم قوي من الدولة وبرنامج التحول الوطني أو رؤية 2030.

الاستثمار في التعليم أو الصحة من أهم الاستثمارات في العالم بعد الاتصالات والصناعات البترولية ولكن تكمن أهميتها في أنها خطرة جداً على المُجتمع بشكل عام إذا ما رُوعي فيها الأُسس الصحيحة للاستثمار، وإذا ما وضُعت خطط استراتيجية واضحة المعالم وإذا ما تمت الدراسات بأعلى المستويات فهي -أي الصحة والتعليم- العمود الفقري لأي شعب من الشعوب، وركيزة أساسية تهتم فيها الدول للارتقاء بمواطنيها ومُجتمعها بشكل عام ومن الصحة والتعليم نستطيع بناء العقول واستثمارها فلا برامج تنجح ولا خطط تقوم دون أن يكون لدينا وعي كامل وعقول سليمة وفهم وإدراك وتشجيع للبحوث والدراسات والبحث عن المعرفة وتقديم خدمات صحية راقية ليكون مُجتمعاً خالياً من الأمراض، مُنتجاً بكل

حالاته.
طرحت وزارة الصحة مسألة الخصخصة بشكل جدي وأعلنت مؤخراً عن فصل المستشفيات والمراكز الصحية عنها وتحويلها إلى شركات حكومية على أن تتفرغ الوزارة إلى دورها الرئيسي الإشرافي والتنظيمي، ما هو دورها في السابق وكيف سيكون دورها في القادم..؟
تقول الوزارة أن هذا التوجه -تحويل المستشفيات إلى شركات- بهدف تطبيق مبادئ القطاع الخاص وأساليبه في إدارة المنشآت، والقطاعات ورفع الإنتاجية والبُعد عن البيروقراطية والمركزية وتقليل الهدر المالي وتفعيل العاملين وتأهليهم.!
عجبي أوليس هذه النواحي تستطيع الوزارة أن تقوم بها.. أليست قادرة على سن قوانين وأنظمة مُلزمة للإنتاج.. أوليست قادرة على اعطاء منسوبيها الدورات التدريبية المُكثفة ليكونوا أكثر تأهيلاً وأكثر مُلاءمة للعمل أم أن الدورات هي للنُزهة والتلاعب والهدر المالي..؟ هل نحن مستعدون للخصخصة؟ سؤال يجب الاجابة عليه قبل البدء.
لدينا 27شركة تأمين تقدم خدماتها لأكثر من 10 ملايين وافد و3 ملايين مواطن ولدينا معدل نمو مركب في التأمين الصحي والاقبال عليه (22% منذ 2006 حتى .(2017
هل نحن مستعدون لوضع برنامج شامل للتأمين على المواطنين وهل سيكون العلاج مجاناً؟
والدلائل تشير الى استحواذ التأمين الطبي على النصيب الأكبر من كعكة سوق التأمين.
هل نحن مدركون ما معنى أن تكون الوزارة مشرفة فقط وكيف سيكون اشرافها وهل المستشفيات الخاصة ناجحة فعلاً أم أنها «ربحية» بالدرجة الأولى..؟

# كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاحد 8 شعبان 1440هـ - 14 إبريل 2019م

http://www.alriyadh.com/1749494

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 شعبان 1440هـ - 14 إبريل 2019م

https://www.al-madina.com/article/625514